J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.7(9): 893 - 898, 2016

A comparative economic Analysis of Economic Indicators of Contract Farming and Conventional farming In the Production of the Important Crops In El Sharkia Governorate

Elameen, k. S. E. M.
Agricultural Economics Research Institute

تحليل اقتصادى مقارن للمؤشرات الاقتصادية للزراعة التعاقدية والزراعة التقليدية فى إنتاج أهم محاصيل الحبوب فى محافظة الشرقية

كامل صلاح الدين محمد الأمين
معهد بحوث الاقتصاد الزراعى

الملخص

تعد عملية التسويق أحد الركائز الأساسية التى يبنى عليها أي بنيان اقتصادي فهي جزء مكمل لعملية الإنتاج، وتعد قضية تصريف المنتجات الزراعية من أهم التحديات التى تواجه المنتج الزراعى وقد تكون التعاقدات الزراعية وخاصة بين صغار المزارعين وشركات التسويق أحد أبرز الحلول لتلافى مشاكل الإنتاج خاصة وأن مثل هذه التعاقدات قد تعطى بعض المزايا كالحصول على مستلزمات الإنتاج مثل القروض والمعلومات والتكنولوجيا والتقاوي كما أن الإتفاق على أسعار بيع المحصول مقدما من خلال التعاقد يؤدى إلى طمأنة المزارع لضمان حقوقه كما أن بعض التعاقدات تتيح للمزارع تنويع إنتاجه بزراعة محاصيل جديدة لا يمكن زراعتها بدون تسهيلات تسويقية أو تصنيعية.وتمثلت مشكلة الدراسة فى محورين رئيسيين هما ضعف الترابط بين المنتجين والمستهلكين وما نتج عنه من انتشار الوسطاء و زيادة الهوامش والتكاليف التسويقية وارتفاع اسعار المنتجات الزراعية بدرجة كبيرة ومن ثم انخفاض نصيب المزارع من سعر المستهلك الى حوالى (٤٠ الى ٦٠ %) من اسعار المنتجات الزراعية ، المحور الثانى والمتمثل فى وجود ظاهرة التفتت الحيازى فى الزراعة المصرية حيث تشكل المساحات الاقل من ثلاثة افدنه حوالى ٧٥ % من المساحات الزراعية فى مصر مما يزيد من صعوبة تصريف المحاصيل الزراعية ووقوع المنتجين تحت وطاة التجار والمرابين، اضافة الى ذلك ضعف التصنيع للمنتجات الزراعية الامر الذى يتطلب معه البحث عن نظام تسويقى يضمن حصول المزارعين على اسعار مجزية لتسويق محاصيلهم الزراعية ويشجعهم على الاستمرار فى انشطتهم الزراعية.ويستهدف البحث اجراء تحليل اقتصادى مقارن بين الزراعة التعاقدية والزراعة التقليدية، من خلال دراسة التكاليف الإنتاجية للمحاصيل التعاقدية(اكثار) وغير التعاقدية (التقليدية)، و مؤشرات الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية لمحصولى القمح والأرز، وأراء المزارعين حول إيجابيات وسلبيات الزراعة التعاقدية.وتشير نتائج الدراسة الي أن صافى العائد الفدانى لمحصول القمح التقليدى بلغ ٢٦٨٠ جنيها للفدان ، بينما بلغ لمحصول القمح بالزراعة التعاقدية ٥٠٢٥ جنيها للفدان. وان صافى العائد لمحصول الارز التقليدى بلغ ٨٧٥ جنيها للفدان، بينما بلغ بالزراعة التعاقدية ٢٦٨٥ جنيها للفدان.كما أن حافز المنتج للقمح التقليدى بلغ ١.٠٧ % ، بينما بلغ لمحصول القمح بالزراعة التعاقدية ٢.٠١ %. بينما بلغ حافز المنتج لمحصول الارز التقليدى فقد تبين انه بلغ ٠.٣٥ % ، بينما بلغ لمحصول الارز بالزراعة التعاقدية ١.٠٧ %. كما بلغت اربحية الجنيه لمحصول الارز التقليدى ٠.١٤ جنيها للفدان، بينما بلغ لمحصول الارز بالزراعة التعاقدية ٠.٤١ جنيها للفدان. واخيرا أربحيه ١٠٠٠م٣ من المياه لمحصول القمح التقليدى بلغ ١٠٧٢ جنيها للفدان ، بينما بلغ لمحصول القمح بالزراعة التعاقدية ٢٠١٠ جنيها للفدان.

المقدمة

تعد عملية التسويق أحد الركائز الأساسية التى يبنى عليها أي بنيان اقتصادي فهي جزء مكمل لعملية الإنتاج، وتعد قضية تصريف المنتجات الزراعية من أهم التحديات التى تواجه المنتج الزراعى وقد تكون التعاقدات الزراعية وخاصة بين صغار المزارعين وشركات التسويق أحد أبرز الحلول لتلافى مشاكل الإنتاج خاصة وأن مثل هذه التعاقدات قد تعطى بعض المزايا كالحصول على مستلزمات الإنتاج مثل القروض والمعلومات والتكنولوجيا والتقاوي كما أن الإتفاق على أسعار بيع المحصول مقدما من خلال التعاقد يؤدى إلى طمأنة المزارع لضمان حقوقه كما أن بعض التعاقدات تتيح للمزارع تنويع إنتاجه بزراعة محاصيل جديدة لا يمكن زراعتها بدون تسهيلات تسويقية أو تصنيعية.

ولقد تزايدت أهمية الزراعة التعاقدية خاصة فى الفترة الأخيرة، سواء فى البلدان المتقدمة أو النامية (Da Silva, C., 2005، كأثر من آثار العولمة. فرغم أن عقود المشاركة على المحصول بين مستأجري الأرض وملاكها كانت أحد مظاهر الحضارات الزراعية القديمة، فإن الزراعة التعاقدية بين المزارعين وشركات الأعمال الزراعية مع بقاء الحيازة بيد المزارعين، تعد إبتكارا يرجع لنحو قرن واحد، خاصة فى الدول المتقدمة (Grosh, B. 1994)

وقد تزايد عدد المزارعين الذين يستخدمون الزراعة التعاقدية، خاصة من مزارعي الحيازات الصغيرة فى معظم الدول النامية (Minot, N.W. 1986). وقد كان وراء ذلك نقص وصول هؤلاء المزارعين إلى الأسواق، وهو ما يعزى أساسا إلى "فشل" أسواق المنتجات فى كثير من الدول النامية، وكذلك إلى القيود المفروضة على منظمات المزارعين فى تسويق هذه النواتج. كما يعزى ذلك جزئيا إلى خفض الخدمات الإرشادية خاصة مع تنفيذ برامج التحرير الإقتصادى والتكيف الهيكلى فى ربع القرن الأخير. هذا و قد تتغلب الزراعة التعاقدية على بعض القيود التي تواجه المنتجين و بخاصة مزارعي الحيازات الصغيرة، مثل صعوبة وصولهم إلى الموارد المزرعية (التمويل، والمدخلات، والخدمات، والبنية الأساسية، والمعلومات) والأسواق، والتي نتجت عن تهميشهم بالسياسات التمييزية التى فرضت عليهم. كما تقدم الزراعة التعاقدية آليات مؤسسية للتغلب على الصعوبات التى تواجه هؤلاء المزارعين. فالزراعة التعاقدية يمكن أن تكون البديل الفعال لتحسين مستوى معيشة هؤلاء وخفض الفقر، لما تحققه لهم من وصول الى أسواق المنتجات عالية القيمة، ومن حصول على المدخلات الباهظة اللازمة لإنتاج هذه المنتجات ومن نوعيات (المدخلات) أكثر فعالية وربما أكثر رخصا، ومن إرشادات فنية، ومن معاونة على الحصول على شهادات الجودة اللازمة للأسواق والإمتثال لشروطها. ويواكب ذلك كله تسهيل حصولهم على الإئتمان اللازم لإنتاجهم سواء مباشرة من الشركة المشترية أو بترتيب مع بعض المؤسسات التمويلية بضمانة عقودها، كما تحقق ذلك خاصة بعض العقود متعددة الأطراف. كما تسمح هذه العقود لمزارعي الحيازات الصغيرة بالتحرر من أسر إنتاج المحاصيل الحقلية التقليدية، التى لاتحقق لهم عادة عوائد كافية تسمح بتحسين إنتاجيتهم والخروج بهم من دوائر الفقر التى تكبلهم. كما تسمح بعض النماذج والترتيبات المعينة للزراعة التعاقدية بتحقيق إستقرار نسبى فى عوائد الإنتاج الزراعى رغم تقلبات السوق. وعلى الرغم مما قررته إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى ٢٠٣٠، (وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ٢٠٠٩) من عدم وجود نظام متكامل للزراعة التعاقدية فى مصر فى الوقت الحاضر، فقد إزدادت أهمية الزراعة التعاقدية وخاصة فى العقود الأخيرة فى مصر. فقد أشارت عدة مشروعات لجهات دولية مانحة إلى تطبيقها بالفعل فى السنوات الأخيرة فى مصر، كمشروع غرب النوبارية لمنظمة الإيفاد. كما تزايدت تصريحات المسئولين التنفيذيين الزراعيين والمجالس البرلمانية الراهنة عن أهمية التوسع فى إستخدامها لزيادة الإنتاج الغذائي، كما لا تتوافر تطبيقات أو معلومات تفصيلية منشورة عن أوضاع الزراعة التعاقدية فى مصر.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة فى محورين رئيسيين هما ضعف الترابط بين المنتجين والمستهلكين وما نتج عنه من انتشار الوسطاء و

٢- زيادة الهوامش والتكاليف التسويقية وارتفاع اسعار المنتجات الزراعية بدرجة كبيرة ومن ثم انخفاض نصيب المزارع من سعر المستهلك الى حوالى (٤٠ الى ٦٠ %) من اسعار المنتجات الزراعية ، المحور الثانى والمثمثل فى وجود ظاهرة التفتت الحيازى فى الزراعة المصرية حيث تشكل المساحات الاقل من ثلاثة افدنه حوالى ٧٥ % من المساحات الزراعية فى مصر مما يزيد من صعوبة تصريف المحاصيل الزراعية ووقوع المنتجين تحت وطاة التجار والمرابين، اضافة الى ذلك ضعف التصنيع للمنتجات الزراعية الامر الذى يتطلب معه البحث عن نظام تسويقى يضمن حصول المزارعين على اسعار مجزية لتسويق محاصيلهم الزراعية ويشجعهم على الاستمرار فى انشطتهم الزراعية.

هدف الدراسة:

يستهدف البحث اجراء تحليل اقتصادى مقارن بين الزراعة التعاقدية والزراعة التقليدية، من خلال دراسة التكاليف الإنتاجية للمحاصيل التعاقدية وغير التعاقدية (التقليدية)، و مؤشرات الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية لمحصولى القمح والأرز، وأراء المزارعين حول إيجابيات وسلبيات الزراعة التعاقدية.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

٣- اعتمدت الدراسة على الأسلوبين الوصفي والكمي في تحليل البيانات و دراسة التكاليف الإنتاجية وصافى العائد الفدانى و مؤشرات الكفاءة الإنتاجية لمحصولى القمح والارز بشقيه التعاقدى والتقليدى كما أعتمدت الدراسة على مصدرين رئيسيين للبيانات أولهما بيانات ثانوية منشورة من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، وأخرى غير منشورة من مديرية الزراعة بالشرقية. ثانيهما بيانات أولية لدراسة ميدانية من خلال استمارة استبيان تم تصميمها لتحقيق أهداف الدراسة وتم اختيار عينة الدراسة من محافظة الشرقية ، حيث تم اختيار عينة حجمها ١٠٠ مزارعا لمحصولي القمح والأرز مقسمين إلى ٢٥ مزارعا للزراعة التقليدية، ٢٥ مزارعا للزراعة التعاقدية لمحصول الارز ، وبالمثل لمحصول القمح ، وذلك بطريقة عشوائية بسيطة من مركز الزقازيق، حيث انه اكثر المراكز تمثيلا للصور التعاقدية المتاحة بالمحافظة و تم الإعتماد فى جمع البيانات على استمارة استبيان تم تجميعها بالمقابلة الشخصية لأفراد العينة.

نتائج الدراسة

تحليل مقارن لبنود مستلزمات الإنتاج الزراعى لمحصولي القمح و الارز بشقيه التعاقدي وغيرالتعاقدي بعينة الدراسة الميدانية بمحافظة الشرقية موسم ٢٠١٥/ ٢٠١٦ :

تشمل تكاليف إنتاج محصول القمح بشقيه التعاقدي وغير التعاقدي تكلفة كلا من مستلزمات الإنتاج وعمليات الخدمة الزراعية والقيمة الايجارية وضريبة الأطيان، ويشير جدول(١) إلى تكاليف إنتاج محصولى القمح والأرز بشقيه التقليدي و التعاقدي بمحافظة الشرقية خلال الموسم الزراعى ٢٠١٥/٢٠١٦ .

تكلفة مستلزمات الإنتاج : تشمل تكلفة مستلزمات الإنتاج الزراعى لمحصول القمح بشقيه التعاقدى وغير التعاقدى كلا من التقاوي والسماد البلدي والكيماوى بانماطه المختلفة و اخيرا المبيدات ويهتم الجزء التالى من الدراسة بإلقاء الضوء على تلك البنود لنمطى الدراسة :

١- لدراسة تكلفة مستلزمات الانتاج لمحصول القمح التقليدى فقد تبين انها ارتفعت لتصل اقصاها فى الاسمدة الكيماوية حيث بلغت٦٠٠ جنيها للفدان تمثل ٥٧ %، يليها المبيدات حيث بلغت ٢٠٠ جنيها للفدان تمثل ١٩ %، ثم يليهاالتقاوى حيث بلغت ١٥٠ جنيها للفدان تمثل ١٤.٥ %، واخيرا السماد البلدي حيث بلغت ١٠٠ جنيها للفدان تمثل ٩.٥ %، من جملة تكلفة مستلزمات الانتاج للزراعة التقليدية لمحصول القمح والتى بلغت ١٠٥٠ جنيها للفدان.

أما بالنسبة للزراعة التعاقدية فقد تبين انها ارتفعت لتصل أقصاها فى الأسمدة الكيماوية حيث بلغت ٥٠٠ جنيها للفدان تمثل ٤٧ %، يليها المبيدات حيث بلغت ٢٥٠ جنيها للفدان تمثل ٢٣ %، ثم يليها التقاوى حيث بلغت ١٨٠ جنيها للفدان تمثل ١٦ %، و أخيرا السماد البلدي حيث بلغت ١٥٠ جنيها للفدان تمثل ١٤ %، من جملة تكلفة مستلزمات الإنتاج للزراعة التقليدية لمحصول القمح والتى بلغت ١٠٨٠ جنيها للفدان. وبمقارنة تكلفة مستلزمات الإنتاج لكلا من الزراعة التقليدية والتعاقدية فقد تبين أنها بلغت ١٠٥٠ ، ١٠٨٠ جنيها للفدان للنمطين السابقين على الترتيب.وهذا يعنى أن تكلفة مستلزمات الإنتاج بالزراعة التعاقدية تزيد عن مثيلتها الزراعة التقليدية بنحو ٢.٨٦ %، لإجمالي مستلزمات الإنتاج.

لدراسة تكلفة مستلزمات الإنتاج لمحصول الارز التقليدي فقد تبين أنها ارتفعت لتصل أقصاها فى الأسمدة الكيماوية حيث بلغت ٦٥٠ جنيها للفدان تمثل ٤٦ %، يليها التقاوى حيث بلغت ٣٥٠ جنيها للفدان تمثل ٢٥ %، ثم يليها المبيدات حيث بلغت ٣٠٠ جنيها للفدان تمثل ٢٢ %، و أخيرا السماد البلدي حيث بلغت ١٠٠ جنيها للفدان تمثل ٧ %، من جملة تكلفة مستلزمات الإنتاج للزراعة التقليدية لمحصول الارز والتي بلغت ١٤٠٠ جنيها للفدان.

أما بالنسبة للزراعة التعاقدية فقد تبين انها ارتفعت لتصل أقصاها فى الأسمدة الكيماوية حيث بلغت ٧٠٠ جنيها للفدان تمثل ٤٧ %، يليها التقاوى حيث بلغت ٣٦٠ جنيها للفدان تمثل ٢٤%، ثم يليها المبيدات حيث بلغت ٣٥٠ جنيها للفدان تمثل ٢٤ %، واخيرا السماد البلدي حيث بلغت ٨٠ جنيها للفدان تمثل ٥ %، من جملة تكلفة مستلزمات الإنتاج للزراعة التقليدية لمحصول القمح والتى بلغت ١٤٩٠ جنيها للفدان. وبمقارنة تكلفة مستلزمات الإنتاج لكلا من الزراعة التقليدية والتعاقدية فقد تبين أنها بلغت ١٤٠٠ ، ١٤٩٠ جنيها للفدان للنمطين السابقين على الترتيب.وهذا يعنى أن تكلفة مستلزمات الإنتاج بالزراعة التعاقدية تزيد عن مثيلتها الزراعة التقليدية بنحو ٦.٤٣ %، لإجمالي مستلزمات الإنتاج.

فى الوقت الذي أدت الزراعة التعاقدية فى محصول القمح إلى زيادة تكلفة مستلزمات الإنتاج بحوالي ٢.٨٦ %، عن مثيلتها فى التقليدية، فان مستلزمات الإنتاج الزراعى فى محصول الارز بالزراعة التعاقدية قد زاد أيضا بنحو ٦.٤٣ %عن مثيلتها فى الزراعة التقليدية.

كما تشير النتائج ان تكلفة التقاوى ارتفعت فى الزراعة التعاقدية عن مثيلتها التقليدية لكلا من محصولى القمح والارز وذلك لزراعة اصناف محسنة ومن مصادر موثوق بها وانخفاض كميات الاسمدة الكيماوية والبلدية لمحصول القمح وارتفاعها بمحصول الارز بالنسبة للزراعة التعاقدية عن مثيلتها بالزراعة التقليدية نظرا لاتباع الارشادات الزراعية للمتعاقدين.

جدول ١. تحليل مقارن لبنود مستلزمات الإنتاج لمحصولى القمح والارز بشقيه التعاقدىوالتقليدى بعينة الدراسة بمحافظة الشرقية لموسم ٢٠١٥/٢٠١٦. (جنيه)

المستلزم	محصول القمح			محصول الارز		
	زراعة تقليدية	زراعة تعاقدية	%	زراعة تقليدية	زراعة تعاقدية	%
التقاوى	150	180	120.00	350	360	102.86
الأسمدة الكيماوية	600	500	83.33	650	700	107.69
الأسمدة البلدية	100	150	150.00	100	80	80.00
إجمالي الأسمدة	700	650	92.86	750	780	104.00
المبيدات	200	250	125.00	300	350	116.67
إجمالي المستلزمات	١٠٥٠	١٠٨٠	102.86	١٤٠٠	١٤٩٠	106.43

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الدراسة الميدانية، بمحافظة الشرقية،٢٠١٥/٢٠١٦

تكلفة عمليات الخدمة الزراعية لمحصولى القمح والأرز :

تشمل العمليات الزراعية جميع العمليات اعتبارا من إعداد الأرض للزراعة الى شحن وتحميل المحصول على عربات المصنع ، ويهتم الجزء التالى من الدراسة بإلقاء الضوء على تلك البنود لنمطى الدراسة حيث تشير نتائج جدول (٢) الي التكلفة والأهمية النسبية لبنود العمليات الزراعية لمحصولى القمح والأرز بشقيه التقليدى و التعاقدي بمحافظة الشرقية خلال الموسم الزراعى ٢٠١٥/٢٠١٦ .حيث تبين الاتي :

١- لدراسة تكلفة عمليات الخدمة لمحصول القمح التقليدى فقد تبين انها ارتفعت لتصل أقصاها فى عملية الرى حيث بلغت ٤٢٠ جنيها للفدان تمثل ٢٤ %، يليها الحصاد والتذرية حيث بلغت ٤٠٠ جنيها للفدان تمثل ٢٣.٦ %، ثم يليها إعداد الأرض للزراعة حيث بلغت ٣٢٠ جنيها للفدان تمثل ١٩ %، واخيرا مقاومة الآفات والزراعة حيث بلغت ٥٠ جنيها للفدان تمثل ٣ %، من جملة تكلفة العمليات الزراعية للزراعة التقليدية لمحصول القمح والتي بلغت ١٦٩٠ جنيها للفدان. أما بالنسبة للزراعة التعاقدية فقد تبين أنها ارتفعت لتصل أقصاها فى عمليتي الرى والحصاد والتذرية حيث بلغت ٤٥٠ جنيها للفدان تمثل ٢٥ %، يليها إعداد الأرض للزراعة حيث بلغت ٣٠٠ جنيها للفدان تمثل ١٧ %، ثم يليها تنقية الحشائش حيث بلغت ٢٠٠ جنيها للفدان تمثل ١١ %، واخيرا عمليتي الزراعة وتنقية الحشائش حيث بلغت ٧٥ جنيها للفدان لكل منهما تمثل ١١ %، من جملة تكلفة مستلزمات الإنتاج للزراعة التقليدية لمحصول القمح والتي بلغت ١٧٧٥ جنيها للفدان. وبمقارنة تكلفة العمليات الزراعية لكلا من الزراعة التقليدية والتعاقدية فقد تبين أنها بلغت ١٦٩٠ ، ١٧٧٥

جنيها للفدان للنمطين السابقين على الترتيب.وهذا يعنى أن تكلفة العمليات الزراعية بالزراعة التعاقدية تزيد عن مثيلتها الزراعة التقليدية بنحو ٥ %، لإجمالي العمليات الزراعية.

٢- لدراسة تكلفة العمليات الزراعية لمحصول الارز التقليدى فقد تبين أنها ارتفعت لتصل أقصاها فى عملية الرى حيث بلغت ١٥٠٠ جنيها للفدان تمثل ٥٧ %، يليها عمليتي إعداد الأرض والحصاد حيث بلغت ٣٥٠ جنيها للفدان لكل منهما تمثل ١٣.٣ %، ثم يليها عمليتى تنقية الحشائش والنقل حيث بلغت ١٠٠ جنيها للفدان لكل منهما تمثل ٣.٨ %، واخيرا عملية مقاومة الآفات والتسميد حيث بلغت ٧٥ جنيها للفدان لكل منهما تمثل ٢.٨ %، من جملة تكلفة مستلزمات الإنتاج للزراعة التقليدية لمحصول الارز والتي بلغت ٢٦٢٥ جنيها للفدان. أما بالنسبة للزراعة التعاقدية فقد تبين أنها ارتفعت لتصل أقصاها فى عملية الرى حيث بلغت ١٦٠٠ جنيها للفدان تمثل ٥٤%، يليها عمليتي إعداد الأرض والحصاد حيث بلغت ٤٠٠ جنيها للفدان لكل منهما تمثل ١٣.٥ %، ثم يليها عملية تنقية الحشائش حيث بلغت ١٥٠ جنيها للفدان تمثل ٥ %، واخيرا عملية الزراعة حيث بلغت ٧٥ جنيها للفدان لكل منهما تمثل ٢.٥ %، من جملة تكلفة مستلزمات الإنتاج للزراعة التقليدية لمحصول الارز والتى بلغت ٢٩٥٠ جنيها للفدان. وبمقارنة عمليات الخدمة الزراعية لكلا من الزراعة التقليدية والتعاقدية فقد تبين أنها بلغت ٢٦٢٥ ، ٢٩٥٠ جنيها للفدان للنمطين السابقين على الترتيب.وهذا يعنى أن تكلفة العمليات الزراعية بالزراعة التعاقدية تزيد عن مثيلتها الزراعة التقليدية بنحو ١٢%، لإجمالي العمليات الزراعية.

٣- فى الوقت الذي أدت الزراعة التعاقدية فى محصول القمح إلى زيادة العمليات الزراعية بحوالي ٥ %، عن مثيلتها فى التقليديه، فان تكلفة العمليات الزراعية فى محصول الارز بالزراعة التعاقدية قد زاد أيضا بنحو ١٢ %عن مثيلتها فى الزراعة التقليدية. كما تشير النتائج ان تكلفة العمليات الزراعية بالزراعة التعاقدية اعلى من التقليدية لكلا المحصولين نظرا لاحتياجها الى ايدى عاملة باستمرار وبذل مجهود ورعاية من صاحب الحقل.

جدول ٢. تحليل مقارن لبنود العمليات الزراعية لمحصولى القمح والأرز بشقيه التقليدى و التعاقدي بمحافظة الشرقية خلال الموسم الزراعى ٢٠١٦/٢٠١٥ .(جنيه)

العملية	محصول القمح			محصول الارز		
	زراعة تقليدية	زراعة تعاقدية	%	زراعة تقليدية	زراعة تعاقدية	%
إعداد الأرض للزراعة	320	300	93.8	350	400	114.29
الزراعة	50	75	150.0	75	75	100.00
الرى	420	450	107.1	1500	1600	106.67
تنقية حشائش	250	200	80.0	100	150	150.00
مقاومة آفات	50	75	150.0	75	100	133.33
تسميد	100	100	100.0	75	100	133.33
حصاد –دراس –تذرية	400	450	112.5	350	400	114.29
نقل	100	125	125.0	100	125	125.00
إجمالي التكاليف	١٦٩٠	١٧٧٥	105.0	٢٦٢٥	٢٩٥٠	112.38

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الدراسة الميدانية، بمحافظة الشرقية،٢٠١٥/ ٢٠١٦ .

التكاليف الكلية لمحصولي القمح والأرز:

تشمل تكاليف إنتاج الفدان لمحصول القمح التكاليف المتغيرة وتتضمن تكلفة عمليات الخدمة الزراعية وتكلفة مستلزمات الإنتاج الزراعى ثم التكاليف الثابتة وتتضمن القيمة الايجارية لفترة مكث المحصول بالأرض الزراعية وضريبة الأطيان. وتشير نتائج جدول رقم (٣) إلى الأهمية النسبية لبنود التكاليف الكلية لمحصول القمح والأرز بعينة الدراسة الميدانية بمحافظة الشرقية خلال الموسم الزراعي ٢٠١٦/٢٠١٥ . حيث تبين الاتي :

١-إجمالي تكاليف الإنتاج لمحصول القمح التقليدى فقد بلغت إجمالي التكاليف المتغيرة ٢٧٤٠ جنيها للفدان تمثل ٤٦.٩٢%، بينما بلغت التكاليف الثابتة ٣١٠٠ جنيها للفدان تمثل ٥٨.٠٨ %، وذلك من إجمالي التكاليف الكلية لمحصول القمح التقليدى والبالغة ٥٨٤٠ جنيها للفدان. أما بالنسبة لمحصول القمح التعاقدي فقد بلغت إجمالي التكاليف المتغيرة ٢٨٥٥ جنيها للفدان تمثل ٤٧.٩٤ %، بينما بلغت التكاليف الثابتة ٣١٠٠ جنيها للفدان تمثل ٥٢.٠٦ %، وذلك من إجمالي التكاليف الكلية لمحصول القمح التعاقدي والبالغة ٥٩٥٥ جنيها للفدان.

٢-إجمالي تكاليف الإنتاج لمحصول الارز التقليدى فقد بلغت إجمالي التكاليف المتغيرة ٤٠٢٥ جنيها للفدان تمثل ٦٥.٧١ %، بينما بلغت التكاليف الثابتة ٢١٠٠ جنيها للفدان تمثل ٣٤.٢٩ %، وذلك من إجمالي التكاليف الكلية لمحصول الارز التقليدى والبالغة ٦١٢٥ جنيها للفدان. أما بالنسبة لمحصول الارز التعاقدي فقد بلغت إجمالي التكاليف المتغيرة ٤٤٤٠ جنيها للفدان تمثل ٦٧.٨٩ %، بينما بلغت التكاليف الثابتة ٢١٠٠ جنيها للفدان تمثل ٣٢.١١ %، وذلك من إجمالي التكاليف الكلية لمحصول الارز التعاقدي والبالغة ٦٥٤٠ جنيها للفدان.

٣- فى الوقت الذى ادت الزراعة التعاقدية فى محصول القمح الى زيادة التكاليف الكلية بحوالى ٣ %، عن مثيلتها فى التقليديه، فان التكاليف الكلية فى محصول الارز بالزراعة التعاقدية قد زادت ايضا بنحو ٦.٧% عن مثيلتها فى الزراعة التقليدية.

جدول رقم ٣. تحليل مقارن لبنود التكاليف الكلية لمحصولي القمح والارزبعينة الدراسة الميدانية بمحافظة الشرقية خلال الموسم الزراعي ٢٠١٦/٢٠١٥.(جنيه)

البند		محصول القمح			محصول الارز		
		زراعة عادية	زراعة تعاقدية	%	زراعة عادية	زراعة تعاقدية	%
تكاليف متغيرة	تكاليف المستلزمات	1325	1150	86.79	1400	1490	106.43
	تكاليف عمليات الخدمة	1690	1775	105.03	2625	2950	112.38
	إجمالي التكاليف	3015	2925	97.01493	4025	4440	110.31
تكاليف ثابتة	القيمة الايجارية	3000	3000	100	2000	2000	100.00
	المصروفات حكومية	100	100	100	100	100	100.00
	إجمالي التكاليف الثابتة	3100	3100	100	2100	2100	100.00
الإجمالي للتكاليف	العام	٦١١٥	٦٠٢٥	98.53	٦١٢٥	٦٥٤٠	106.78

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الدراسة الميدانية، بمحافظة الشرقية،٢٠١٥/ ٢٠١٦ .

الإيراد الكلى لمحصولي القمح والأرز:

يتوقف الإيراد الكلى للفدان على كل من كمية وسعر الناتج الرئيسي والثانوي وتشير نتائج جدول (٤) إلى الإيراد الكلى لمحصولى القمح والأرز بشقيه التقليدى و التعاقدي بمحافظة الشرقية خلال الموسم الزراعى ٢٠١٦/٢٠١٥ وقد تبين من نتائج الجدول الاتي :

١-لدراسة الإيراد الكلى لمحصول القمح التقليدى فقد تبين أن متوسط إنتاجية الفدان من المحصول الرئيسي بلغت ٢.٧ طن ، و متوسط سعر الطن ٢٨٠٠ جنيها، وعليه فقد بلغت قيمة الإنتاج الرئيسي لمحصول القمح التقليدى ٧٥٦٠ جنيها، يمثل ٨٨.٧٣ %، كما بلغ متوسط سعر الناتج الثانوى للقمح التقليدى (التبن) ٤٠ جنيها للقيراط، وعليه فقد بلغت قيمة الناتج الثانوى للقمح التقليدى ٩٦٠ جنيها للفدان تمثل ١١.٢٧ %، وذلك من إجمالي الإيراد الكلى لمحصول القمح التقليدى والبالغ ٨٥٢٠ جنيها للفدان. اما بالنسبة للزراعة التعاقدية لمحصول القمح فقد تبين ان متوسط إنتاجية الفدان من المحصول الرئيسى بلغت ٣.٣ طن ، ومتوسط سعر الطن ٣٠٠٠ جنيها، وعليه فقد بلغت قيمة الإنتاج الرئيسى لمحصول القمح التعاقدى ١٠٩٨٠ جنيها، يمثل ٩٠.١٦ %، كما بلغ متوسط سعر الناتج الثانوى للقمح التعاقدى (التبن) ٤٥ جنيها للقيراط، وعليه فقد بلغت قيمة الناتج الثانوى لمحصول للقمح التعاقدى ١٠٨٠ جنيها للفدان تمثل ٩.٨٤ %، وذلك من إجمالي الإيراد الكلى لمحصول القمح التعاقدى والبالغ ١٠٩٨٠ جنيها للفدان.

٢-لدراسة الإيراد الكلى لمحصول الارز التقليدى فقد تبين أن متوسط إنتاجية الفدان من المحصول الرئيسى بلغت ٤ طن ، ومتوسط سعر الطن ١٧٥٠ جنيها، وعليه فقد بلغت قيمة الإنتاج الرئيسى لمحصول الارز التقليدى ٧٠٠٠ جنيها، يمثل ٩٣.٨٥ %، كما بلغ متوسط سعر الناتج الثانوى للأرز التقليدى (البالة) ٦ جنيهات ، وعليه فقد بلغت قيمة الناتج الثانوى للأرز التقليدى ٤٨٠ جنيها للفدان تمثل ٦.٤٢ %،

وذلك من إجمالي الإيراد الكلى لمحصول القمح الارز والبالغ ٧٤٨٠ جنيها للفدان.اما بالنسبة للزراعة التعاقدية لمحصول الارز فقد تبين ان متوسط إنتاجية الفدان من المحصول الرئيسى بلغت ٤.٥ طن ، ومتوسط سعر الطن ٢٠٥٠ جنيها، وعليه فقد بلغت قيمة الإنتاج الرئيسى لمحصول الارز التعاقدى ٩٢٢٥ جنيها، يمثل ٩٤.٤٧ %، كما بلغ متوسط سعر الناتج الثانوى للأرز التعاقدى (البالة) ٦ جنيهات، وعليه فقد بلغت قيمة الناتج الثانوى لمحصول الارز التعاقدى ٥٤٠ جنيها للفدان تمثل ٣.٩ %، وذلك من إجمالي الإيراد الكلى لمحصول الارز التعاقدى والبالغ ٩٧٦٥ جنيها للفدان.

٣-فى الوقت الذي أدت الزراعة التعاقدية فى محصول القمح ألي زيادة الإيراد الكلى بحوالي ٢٨ %، عن مثيلتها فى التقليدية، فان الإيراد الكلى فى محصول الارز بالزراعة التعاقدية قد زاد أيضا بنحو ١٣ % عن مثيله فى الزراعة التقليدية.

جدول ٤. تحليل مقارن للإيراد الكلى لمحصولى القمح والأرز بشقيه التقليدى و التعاقدي بمحافظة الشرقية خلال الموسم الزراعى ٢٠١٥/٢٠١٦ . (جنيه)

البند		محصول القمح			محصول الارز		
		زراعة عادية	زراعة تعاقدية	%	زراعة عادية	زراعة تعاقدية	%
محصول رئيسي	متوسط الإنتاج بالطن	2.7	3.3	122.22	4	4.5	112.50
	متوسط سعر الطن	2800	3000	107.14	1750	2050	117.14
	قيمة الناتج الرئيسي	7560	9900	130.95	7000	9225	131.79
	% من الإيراد	88.73	90.16	101.61	93.58	94.47	100.95
محصول ثانوي	متوسط الإنتاج (بالقيراط)	24	24	100.00	80	90	112.50
	متوسط سعر	40	45	112.50	6	6	100.00
	قيمة الناتج الثانوي	960	1080	112.50	480	540	112.50
	% من الإيراد	11.27	9.84	87.30	6.42	3.9	60.78
الإيراد العام		٨٥٢٠	١٠٩٨٠	128.87	٧٤٨٠	٩٧٦٥	130.55

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الدراسة الميدانية، بمحافظة الشرقية،٢٠١٥/ ٢٠١٦ .

مؤشرات الكفاءة الاقتصادية لمحصولى القمح والأرز:

تشير نتائج جدول(٥) إلى وجود العديد من المؤشرات التى يمكن من خلالها معرفة الكفاءة الإقتصادية والإنتاجية لمحصولى القمح والأرز على مستوى عينة الدراسة الميدانية ٢٠١٥/٢٠١٦ إلا أن الدراسة سوف تركز على أهم تلك المؤشرات (صافى العائد الفدانى، حافز المنتج، اربحية الجنيه المنفق، أربحية ١٠٠٠ م٣ من المياه)، ويهتم الجزء التالى بدراسة تلك المؤشرات لمحصولى الدراسة للنمطين التقليدى والتعاقدى .

١- صافى العائد الفدانى: وهو من المقاييس الشاملة للكفاءة الاقتصادية ويحسب من طرح التكاليف الكلية لوحدة المساحة(فدان) من إجمالي الدخل لوحدة المساحة (فدان)، ويفيد في معرفة الاختلاف في العوائد والمتحصلات من المحاصيل المختلفة. فقد تبين ان صافى العائد لمحصول القمح التقليدى بلغ ٢٦٨٠ جنيها للفدان ، بينما بلغ لمحصول القمح بالزراعة التعاقدية ٥٠٢٥ جنيها للفدان، أي أن صافى العائد بمحصول القمح التعاقدى يزيد بحوالى ٢٣٤٥ جنيها للفدان تمثل ٨٧.٥ %، عن مثيلتها بالزراعة التقليدية. صافى العائد لمحصول الارز التقليدى فقد تبين انه بلغ ٨٧٥ جنيها للفدان، بينما بلغ لمحصول الارز بالزراعة التعاقدية ٢٦٨٥ جنيها للفدان.أي أن صافى العائد بمحصول الارز التعاقدى يزيد بنحو ١٨١٠ جنيها للفدان تمثل ٢٠٦%، عن مثيلتها بالزراعة التقليدية.

وبمقارنة صافى العائد لمحصولى الدراسة فقد تبين فى الوقت الذي أدت الزراعة التعاقدية فى محصول القمح إلى زيادة صافى العائد الفدانى بحوالى ٨٧.٥ %، عن مثيلتها فى التقليديه، فان الإيراد الكلى فى محصول الارز بالزراعة التعاقدية قد زاد أيضا بنحو ٢٠٦ % عن مثيلتها فى الزراعة التقليدية.

٢- حافز المنتج: وهو مقياس يفيد في التعرف علي حافز المنتج من العملية الإنتاجية للمحصول ويحسب بقسمة صافى العائد للوحدة المنتجة/سعر الوحدة*١٠٠.

حافز المنتج لمحصول القمح التقليدى فقد تبين انه بلغ ١.٠٧ % ، بينما بلغ لمحصول القمح بالزراعة التعاقدية لمحصول القمح بالزراعة التعاقدى يزيد بحوالى ٢.٠١ %، أي أن حافز المنتج لمحصول القمح التعاقدى يزيد بحوالى ٠.٩٤ تمثل ٨٧.٨ %، عن مثيلتها بالزراعة التقليدية.

حافز المنتج لمحصول الارز التقليدى فقد تبين انه بلغ ٠.٣٥ % ، بينما بلغ لمحصول الارز بالزراعة التعاقدية ١.٠٧ %، أي أن حافز المنتج لمحصول الارز التعاقدى يزيد بحوالى ٠.٧٢ تمثل ٢٠٧ %، عن مثيلتها بالزراعة التقليدية.

وبمقارنة حافز المنتج لمحصولى الدراسة فقد تبين فى الوقت الذي أدت الزراعة التعاقدية فى محصول القمح إلى زيادة حافز المنتج بحوالى ٨٧.٨ %، عن مثيلتها فى التقليديه، فان حافز المنتج لمحصول الارز بالزراعة التعاقدية قد زاد أيضا بنحو ٢٠٧ % عن مثيلتها فى الزراعة التقليدية

٣- **أربحيه الجنيه** :يفيد هذا المقياس في التعرف على أربحيه الجنيه المنفق في العملية الإنتاجية ويحسب (صافى العائد الفدانى/اجمالى التكاليف الكلية) فقد تبين ان اربحية الجنيه لمحصول القمح التقليدى بلغت حوالى ٠.٤٤جنيها للفدان، بينما بلغت لمحصول القمح بالزراعة التعاقدية حوالى ٠.٨٣ جنيها للفدان.أي أن اربحية الجنيه لمحصول القمح التعاقدى يزيد بنحو ٠.٣٩ جنيها للفدان تمثل ٨٨%، عن مثيلتها بالزراعة التقليدية.

بينما اربحية الجنيه لمحصول الارز التقليدى فقد تبين انه بلغ حوالى ٠.١٤جنيها للفدان، بينما بلغ لمحصول الارز بالزراعة التعاقدية حوالى ٠.٤١ جنيها للفدان.أي أن اربحية الجنيه لمحصول الارز التعاقدى يزيد بنحو ٠.٢٧ جنيها للفدان تمثل ١٩٢ %، عن مثيلتها بالزراعة التقليدية.

وبمقارنة اربحية الجنيه لمحصولى الدراسة فقد تبين فى الوقت الذي أدت الزراعة التعاقدية فى محصول القمح الى زيادة اربحية الجنيه بحوالى ٨٨ %، عن مثيلتها فى التقليديه، فان اربحية الجنيه فى محصول الارز بالزراعة التعاقدية قد زاد أيضا بنحو ١٩٢ % عن مثيلتها فى الزراعة التقليدية.

٤- أربحيه ١٠٠٠م٣ من المياه:ويحسب بخارج قسمة صافى العائد الفدانى للمحصول مقسوما على كمية المياه المستخدمة (الاحتياجات المائية للمحصول) والبالغة ٢٥٠٠م٣ لمحصول القمح، ٧٥٠٠ م٣ لمحصول الارز.

اربحية ١٠٠٠م٣ من المياه لمحصول القمح التقليدى فقد تبين انه بلغ ١٠٧٢ جنيها للفدان ، بينما بلغ لمحصول القمح بالزراعة التعاقدية ٢٠١٠ جنيها للفدان، أي أن اربحية ١٠٠٠م٣ من المياه لمحصول القمح التعاقدى يزيد بحوالى ٩٣٨ جنيها للفدان تمثل ٨٧.٥ %، عن مثيلتها بالزراعة التقليدية.

اربحية ١٠٠٠م٣ من المياه لمحصول الارز التقليدى فقد تبين انه بلغ ١١٦.٦٧ جنيها للفدان ، بينما بلغ لمحصول الارز بالزراعة التعاقدية ٣٥٨ جنيها للفدان، أي أن أربحية ١٠٠٠م٣ من المياه لمحصول الارز التعاقدى يزيد بحوالي ٢٤١.٣٣ جنيها للفدان تمثل ٢٠٦ %، عن مثيلتها بالزراعة التقليدية.

وبمقارنة أربحيه ١٠٠٠م٣ من المياه لمحصولى الدراسة فقد تبين فى الوقت الذي أدت الزراعة التعاقدية فى محصول القمح إلى زيادة أربحيه ١٠٠٠م٣ من المياه بحوالى ٨٧.٥%، عن مثيلتها فى التقليديه، فان اربحيه ١٠٠٠م٣ من المياه فى محصول الارز بالزراعة التعاقدية قد زاد أيضا بنحو ٢٠٦ % عن مثيلتها فى الزراعة التقليدية.

جدول ٥. تحليل مقارن لمؤشرات الكفاءة الاقتصادية لمحصولى القمح والأرز بشقيه التقليدى و التعاقدي بمحافظة الشرقية خلال الموسم الزراعى ٢٠١٥/٢٠١٦ .

المؤشر	محصول القمح			محصول الارز		
	زراعة عادية	زراعة تعاقدية	%	زراعة عادية	زراعة تعاقدية	%
صافى العائد الكلى(جنيه) (١)	2680	5025	187.50	875	2685	306.86
أربحيه الجنيه(٢)	43.8	83.4	190.3	14.3	41.1	287.4
%حافز المنتج(٣)	45.89	84.38	183.88	14.29	41.06	287.39
اربحيه ١٠٠م٣(٤)	1072.00	2010.00	187.50	116.67	358.00	306.86

صافي العائد للفدان= الإيراد الكلى – التكاليف الكلية
أربحيه الجنيه=صافى العائد /اجمالى التكاليف الكلية
حافز المنتج= صافى العائد للوحدة المنتجة/سعر الوحدة*١٠٠
أربحيه ١٠٠م٣= صافى العائد الفدانى / كمية المياه المستخدمة
المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الدراسة الميدانية، بمحافظة الشرقية،٢٠١٥/ ٢٠١٦ .

آراء المزارعين حول الزراعة التعاقدية :

أولا: أسباب رغبة المزارعين المتعاقدين فى الاستمرار فى الزراعة التعاقدية:

أوضحت النتائج الواردة بالجدول رقم (٦) أن أهم الأسباب التى تؤدى إلى رغبة المزارعين المتعاقدين فى الاستمرار فى الزراعة التعاقدية وتمثلت فى زيادة العائد بنسبة ٩٠%، سهولة التسويق وتقليل المخاطر التسويقية بنسبة ٧٤%، ضمان بيع المحصول ٦٢ %، زيادة الإنتاج ٥٢ %، التغلب على مشكلة الحيازات الصغيرة بنسبة ٥٠%، ثم تلافى المخاطر فى تذبذب الأسعار بنسبة ٣٦ %، ثم الحصول على مستلزمات إنتاج جيدة بنسبة ٢٦%، ثم الحصول على استشارات فنية بنسبة ٢٠%، ثم ضمان بيع المحصول بنسبة ١٦%، من إجمالي حجم العينة والبالغة ٥٠ متعاقد.

جدول ٦ .أسباب رغبة المزارعين المتعاقدين فى الاستمرار فى الزراعة التعاقدية.

أهم الأسباب	التكرار	%
زيادة العائد	45	90
سهولة التسويق وتقليل المخاطر التسويقية	37	74
ضمان بيع المحصول	31	62
زيادة الإنتاج	26	52
التغلب على مشكلة الحيازات الصغيرة	25	50
تلافى المخاطر فى تذبذب الأسعار	18	36
الحصول على مستلزمات إنتاج جيدة	13	26
الحصول على استشارات فنية	10	20
ضمان بيع المحصول	8	16

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الدراسة الميدانية، موسم،٢٠١٥/ ٢٠١٦ .

ثانيا: أسباب عزوف الزراع على الزراعة التعاقدية:

أوضحت النتائج الواردة بالجدول رقم (٧) أن أهم الأسباب التى تؤدى إلى عزوف المزارعين عن الزراعة التعاقدية تمثلت فى زراعة محاصيل أخرى اكثر ربحية ٩٠ %، صغر حجم الحيازة الزراعية ٨٠ %، عدم ضمان استمرار الشركات فى التعاقد ٦٦ %، انخفاض العائد مقارنة بمحاصيل أخرى ٥٦ %، زراعة محاصيل علف لتربية المواشي ٥٠ %، لا يستطيع المزارع تامين احتياجاته من المحصول ٤٠ %، تحتاج إلى متابعة وجهد مستمر ٣٠ %.

جدول ٧. أسباب عزوف المزارعين عن الزراعة التعاقدية.

أهم الأسباب	التكرار	%
زراعة محاصيل أخرى اكثر ربحية	٤٥	٩٠
صغر حجم الحيازة الزراعية	٤٠	٨٠
عدم ضمان استمرار الشركات فى التعاقد	٣٣	٦٦
انخفاض العائد مقارنة بمحاصيل أخرى	٢٨	٥٦
زراعة محاصيل علف لتربية المواشي	٢٥	٥٠
لا يستطيع المزارع تامين احتياجاته من المحصول	٢٠	٤٠
تحتاج إلى متابعة وجهد مستمر	٤٣	٣٠

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الدراسة الميدانية، بمحافظة الشرقية،٢٠١٥/ ٢٠١٦ .

ملاحظات على بنود عقود الزراعة التعاقدية لإنتاج التقاوى(اكثار)عاليه الجودة:

١- يتم الاتفاق بين الطرف الأول الذي يمثل الاداره المركزية لإنتاج التقوى التابعة لوزارة الزراعة و الطرف الثاني الذي يمثله المزارع .

٢- يتم التعاقد على زراعة محصول معين على أن يقوم الطرف الأول بتسليم الطرف الثاني التقاوي اللازمة للزراعة المتعاقد عليها بالسعر الرسمي المحدد بمعرفة وزاره الزراعة.

٣- يلتزم المزارع بعدم ترقيع المحصول بأي تقاوي أخرى كما يلتزم بنقاوة النباتات الغريبة عن الصنف المزروع أول بأول أثناء النمو حتى الحصاد والمحافظة على التقاوى المنتجة من الخلط أثناء عمليه الحصاد و التجهيز مما يكلف المزارع مجهود كبير و أموال كثيره .

٤- يلتزم المزارع بإخطار الاداره المركزية لإنتاج التقاوى بميعاد الحصاد كما يتعهد بحصاد المحصول بحضور مندوب الاداره المركزية و الفحص والاعتماد وتعهد بتعبئة المحصول بحضوره

٥- يلتزم المزارع بتعبئة المحصول بعد الغربله الأولية فى العبوات التي استلمها من الاداره المركزية وتمرك باسم المتعاقد واسم المحصول والصنف

٦- في حاله عدم زراعة التقاوى المسلمة من الاداره المركزية يتحمل الطرف الثاني (المزارع) قيمه التقاوي كاملة بما فيها حق المربى ، نظرا لإهمال المزارعين وعدم استجابتهم للشروط.

٧- يلتزم المزارع بتنفيذ جميع الإرشادات التي يوصي بها مندوب الاداره المركزية وفي حاله مخالفه المزارع تنفيذ هذه التعليمات يحق للطرف الأول إلغاء التعاقد.

٨- فى حاله عدم قبول المحصول يقوم المزارع بنقل المحصول على نفقته الخاصة دون تحمل الطرف الأول أي أعباء.

٩- يتعهد الطرف الأول بسداد ثمن التقاوى المقبولة في الفحص المعملي للطرف الثاني وفقا للسعر المعلن للتوريد مضافا إليه علاوة الإكثار وعلاوة نظافة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن بنود العقد تكون قاسية في اغلبها على المزارعين لذلك نجد أن كثير من المزارعين يحجمون عن هذه التعاقدات نظرا لأنها ذات تكاليف عالية لا يتحملها المزارع.

التوصيات

وعليه توصى الدراسة بالاتى:-

١-نظرا لارتفاع صافى العائد الفدانى لمحصولى القمح والأرز التعاقدى(أصناف الاكثار) توصى الدراسة بالاهتمام بالزراعة التعاقدية للمحاصيل الاستراتيجية الاخرى وإنشاء كيان مؤسسي يضمن نجاح الزراعة التعاقدية ويعمل على رفع و زيادة دخول المزارعين.

٢-نظرا لزيادة متوسط الإنتاجية الفدانية لمحصول القمح بنحو ٠.٦ طن فان يمكن بالزراعة التعاقدية رفع معدلات الاكتفاء الذاتي وخفض الفجوة القمحية فى مصر، حيث قدرت الزيادة بنحو ٢٠٠٦٤٢.٧ طن ، لمساحة القمح والبالغة ٣٣٤٤٠٤.٥ فدان عام ٢٠١٤.

٣-نظرا لزيادة متوسط الإنتاجية الفدانية لمحصول الارز بنحو ٠.٥ طن فان يمكن بالزراعة التعاقدية رفع معدلات الاكتفاء الذاتي، حيث قدرت الزيادة بنحو ١٢٨٢٠٤.٦٥ طن ، لمساحة الارز البالغة نحو ٢٥٦٤٠٩.٣ فدان عام ٢٠١٤. حيث يمكن توجيه للخارج وزيادة الموارد من النقد الأجنبي.

٤-نظرا لعزوف الكثيرين من المزارعين عن الزراعة التعاقدية وتخوفهم من ضياع محصولهم يجب أن تقوم الدولة بدورها فى متابعة وصياغة قانون يكفل حقوق جميع الأطراف المتعاملة بالزراعة التعاقدية نظرا لكونها السبيل الوحيد لخروج مصر من الكثير من الازمات الاقتصادية الراهنه ورفع معدلات الامن الغذائى المصرى.

المراجع

محمد حمدى سالم ، شعبان على سالم (دكتور)، الزراعة التعاقدية كالية للتنمية الزراعية، ورشة عمل ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى، ٢٠١٥ .

محمد هاني مصطفى شبارة (دكتور) ،دراسة اقتصادية لانتاج و استهلاك السكر فى مصر،المجلة المصرية للعلوم التطبيقية الزقازيق، مجلد (٢٠)، عدد (١٤)، ابريل ٢٠٠٥.

مديرية الزراعة بالشرقية،إدارة الإرشاد الزراعى ،سجلات رسمية،بيانات غير منشورة ٢٠١٥

وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى،قطاع الشؤون المالية والاقتصادية بيانات غير منشورة، ٢٠١٥ .

مراجع باللغة الانجليزية

Da Silva, C., 2005, The growing role of contract farming in agri-food systems development: drivers, theory and practice," Agricultural Management, Marketing and Finance Service Working Documents, No.9, FAO, Rome.

Grosh, B. (1994), Contract Farming- An Application of the New Institutional Economics, Journal of African Economies 3, 230-261;

Minot, N.W. (1986). Ibid; World Bank (2007), World Development Report 2008: Agriculture for Development. World Bank, Washington DC.

J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.7(9): 893 - 898, 2016

A comparative economic Analysis of Economic Indicators of Contract Farming and Conventional farming In the Production of the Important Crops In El Sharkia Governorate

Elameen, k. S. E. M.
Agricultural Economics Research Institute

ABSTRACT

Marketing process is one of the main pillars upon which any economic architecture are integral to the production process is part, is the discharge of agricultural products the cause of the most important challenges facing the agricultural product has contracts be farming, especially among small-scale farmers and marketing companies a prominent solutions to avoid production problems, especially as such engagements some advantages may be given such as access to inputs such as credit, information, technology and seeds also that the agreement on the sale of the crop price in advance through contracting leads to reassure. The problem of the study consisted of two main axes weak linkages between producers and consumers and the resulting proliferation of middlemen and increase margins and marketing costs and rising prices of agricultural products significantly and there is the phenomenon of fragmentation in the Egyptian agriculture possessory The study results suggest that the net feddan yield of wheat crop traditional totaled 2680 pounds per acre, while the wheat crop contractual agriculture 5025 pounds per acre. And the net yield of traditional rice crop amounted to 875 pounds per acre, while the contractual agriculture 2685 pounds per feddan. the study recommends: 1. Due to the high net feddan yield of wheat and rice contracted attention contractual agriculture strategy for crops and other founders of the establishment of an entity ensures the success of contract farming and works to raise and increase farmers' incomes.2. Due to the increase in the average productivity feddan wheat crop by about 0.6 tons, the contractual agriculture can raise the self-sufficiency rates and reduce gap in Egypt, where the increase was estimated at 200,642.7 tons, to the area of wheat, amounting to 334,404.5 acres in 2014 3. Due to the increase in the average productivity feddan to harvest rice by about 0.5 tons van can contractual agriculture to raise self-sufficiency rates, where the increase was estimated at 128,204.65 tons, for an area of rice amounting to about 256,409.3 feddan in 2014 where it can be directed to the outside and increasing foreign exchange resources.